الكلية	العلوم السياسية
القسم	العلوم السياسية
المادة باللغة الانجليزية	Political systems
المادة باللغة العربية	الأنظمة السياسية
المرحلة الدراسية	الثانية
اسم التدريسي	م.م صهيب محمود حامد
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	Types of governments based on the principle of separation of powers
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**أنواع الحكومات استنادا الى مبدأ الفصل بين السلطات**
رقم المحاضرة	٧
المصادر والمراجع	١- السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، القاهرة، ١٩٤٩. ٢- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١ ٣- حميد حنون، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد١.

محتوى المحاضرة

مفهوم مبدا الفصل بين السلطات

يقوم ابدا الفصل بين السلطات على اساس توزيع اختصاصات السلطة بين هيئات متعددة فهناك هيئه وسلطه تختص بالتشريع واخرى تباشر التنفيذ والثالثة تختص بالفصل في المنازعات بين الافراد السلطة القضائية

وفكره تقسيم وظائف الدولة فكره قديمة تناولها فلاسفة الاغريق حيث يلاحظ افلاطون انه دعا الى ضرورة توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة مع مراعاه التوازن بينهما منعا الاستحواذ هيئه على كل السلطات مما يؤدي الى استبدادها فقد ارتقى افلاطون في كتابه القوانين توزيع وظائف الدولة على عدد من الهيئات بحيث تختص كل هيئه مباشره وظيفه محدده

اما ارسطو فقد بحثت في فكره الفصل ايضا وذهب الى تقسيم وظائف الدولة الى ثلاثة هي المداولة والفحص والامر والقضاء ونادى بوجود هيئات متعددة تباشر تلك الوظائف وعلى اساس من التعاون فيما بينهما وكذلك مراقبه بعضهم البعض الاخر اما في الاصول الحديثة فاذا اهتمام واضح للفلاسفة والكتاب بموضوع مبدا الفصل وكان لبعض الكتاب الجهد الفلسفي والفكري الذي بذلوه في معالجه هذه المسالة ومن هؤلاء

أولا: جون لوك حيث يرى ان السلطة تنقسم الى ثلاثة اقسام هي سلطه التشريعية والتنفيذية والاتحادية وهذه الاخيره تتولى مهمه تغيير امر السلم والحرب وعقد المعاهدات ويذهب الى قول بضرورة يكون

لكل سلطه هيئه خاصه بها تستقل عن الاخرى ويبرر ذلك بقوله ان السلطه التشريعية هي السلطة التي هي حق لها ان تبين بين تمارسه الجمهورية في سبيل المحافظة على المجتمع وافراده

ثانيا : مونتيسيكيو حيث وضع رؤيته بخصوص مبدا الفصل في كتابه روح القوانين ويلاحظ انه اقتفى بشكل جديد وعرضها عرضا واضحا ودقيقا مما جعل الكثير ينسى بنظريه الفصل بين السلطات اليه فقد ارجع خصائص السيادة في الدوله الى سلطات ثلاث وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية وراى ضرورة فصلها عن بعضها وتوزيعها على هيئات مستقله وذلك لعده اسباب

ان وضع كل السلطات بيد واحد يؤدي الى استبدال حيث ان الحريه السياسية لا تكون الا بحكومات المعتدلة ولا يعني هذا انها تكون في الحكومات المعتدلة على الدوام فهي تكون فيها حين لا استعمال السلطه فيها

ان فصل سلطات هو الذي يؤدي احترام القوانين وتطبيقها تطبيقا حيث يرى موتوسيكل بانه لا حريه حيث تكون السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في قبضه رجل واحد او هيئه واحده

جامعة الانبار
1987 1439
UNIVERSITY OF ANBAR